الأنباء
الاحد 8 نوفمبر 2015

150,8 مليون دينار إيرادات الشركة بزيادة 10,5٪

«ميزان القابضة» تربح 16,5 مليون دينار في 9 أشهر بزيادة 27,3٪

جاري وولش

أعلنت شركة ميزان القابضة، عن نتائجها المالية للربع الثالث من عام 2015، محققة إيرادات بلغت 46,3 مليون دينار، بزيادة قدرها 5,6٪ مقارنة بإيرادات الربع الثالث من العام 2014. وبلغت إيرادات التسعة أشهر الأولى من العام 150,8 مليون دينار، بزيادة قدرها 10,5٪ مقارنة بإيرادات الفترة ذاتها من العام الماضي.

وقال الرئيس التنفيذي لشركة ميزان القابضة، جاري وولش: «كان أداء شركة ميزان القابضة خلال التسعة أشهر الأولى متماشيا مع التوقعات بنمو الإيرادات بنسبة 10,5٪ ونمو الأرباح الأساسية بنسبة 16,5٪، وقد شهدنا تحسنا في رأس المال العامل وانخفاضا في صافي الديون مقارنة بالربع الثالث من عام 2014».

وبالنسبة للنتائج المالية للربع الثالث، أوضح وولش أنها جاءت أيضا حسب توقعاتنا، حيث تأثرت مبيعات الربع الثالث نتيجة عطلة عيد الأضحى والتي كانت تقع في الربع الأخير من السنة الماضية خاصة في مجال السلع الاستهلاكية سريعة الدوران. وعلى الرغم من ذلك، ارتفع هامش الربح الإجمالي حسب ما توقعنا مقارنة بالربع الثاني من هذا العام وأقوى مما كان عليه في الربع الثالث من عام 2014 نتيجة الأداء الإيجابي للشركة في معظم القطاعات.

وأضاف: «كما واصلنا الاستثمار في علامات تجارية نملكها وعمليات التوزيع، وقمنا بزيادة إنفاقنا في مجال التسويق، وأطلقنا الحملة الترويجية الأولى للعلامة التجارية «الوزان» في الكويت، وللعلامة التجارية «خزان» ورقائق البطاطس «كيتكو كيتل كوكد» في الإمارات. أما بالنسبة لانخفاض معدل نمو صافي الأرباح في هذا الربع فهو نتيجة تحقيق عوائد غير مكررة في الفصل الثالث من عام 2014 قبل الإدراج في سوق الكويت للأوراق المالية».

وقالت الشركة ان حجم إيرادات الـ 9 أشهر الأولى من العام بلغت 150,8 مليون دينار بزيادة بلغت 10,5٪، فيما بلغت الأرباح الصافية خلال فترة التسعة أشهر 16,5 مليون دينار بزيادة قدرها 27,3٪، وبلغت الأرباح الصافية الأساسية 13,6 مليون دينار بزيادة بلغت 16,5٪. وأضاف وولش: «توقعاتنا لهذا العام لم تتغير ونتطلع الى تحقيق نمو في الإيرادات ولا سيما تحقيق صافي ربح أعلى تماشيا مع الأهداف التي وضعناها في بداية العام. وسنستمر في الاستثمار بحكمة في علاماتنا التجارية التي نملكها وبالبنية التحتية لضمان توفير منتجات عالية الجودة لعملائنا، وفي الوقت نفسه تعزيز القيمة التي تعود على المساهمين».

نظرة على الأداء المالي (مليون دينار)	الربع الثالث من 2015	الربع الثالث من 2014	الأشهر التسعة الأولى من 2015	الأشهر التسعة الأولى من 2014
الإيرادات	46,3	+5,6٪	150,8	+10,5٪
الأرباح الصافية	3,7	-11,2٪	16,5	+27,3٪
الأرباح الصافية الأساسية	3,0	+5,7٪	13,6	+16,5٪

1 ـ الأرباح الصافية الاساسية معدلة للفصل الثالث من عامي 2014 و2015 للعناصر التالية: ربح من بيع عقارات ومكافأة تعويضية غير مكررة (الفصل الثالث من عام 2014) وايراد من تسوية انهاء اتفاقية توزيع (الفصل الثالث من عام 2015).
2 ـ الارباح الصافية الاساسية معدلة للاشهر التسعة الاولى من عامي 2014 و2015 للعناصر التالية: صافي الاثر الايجابي غير المكرر لتعويض التأمين الذي حصلت عليه الشركة بعد خفض القيمة والبالغ 2,2 مليون دينار (الربع الثاني من 2015) بالاضافة الى البنود المدرجة اعلاه في الربع الثالث.

تحسن رأس المال العامل وانخفاض صافي ديون الشركة

الأداء المالي للشركة في الربع الثالث

● مجال الأغذية: ارتفعت إيرادات مجال الأغذية بنسبة 7,6٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي، لتبلغ 33,9 مليون دينار. وتمثل إيرادات هذا المجال 73,1٪ من إجمالي إيرادات المجموعة، التي تتضمن إيرادات من قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية التي تمثل 51,4٪ من إجمالي إيرادات المجموعة، والتجهيزات الغذائية 13,3٪ والخدمات الغذائية 8,4٪.

● قطاع إنتاج وتوزيع الأغذية: ارتفعت إيرادات هذا القطاع بنسبة 15,4٪، ودفع ذلك النمو في خطوط عمليات الشركة الرئيسية، ولا سيما نمو علامة الوزان وخزان التجارية. وكذلك استمر نمو العلامات الأخرى التي نقوم بتوزيعها بشكل جيد خلال هذا الربع.

● قطاع التجهيزات الغذائية: تراجعت إيرادات هذا القطاع بنسبة 1,8٪ نظرا لانتهاء بعض العقود طويلة الأمد في الكويت وفي المقابل كان هناك أداء قويا لهذا القطاع في قطر والإمارات. وقد حازت الشركة أخيرا على عقود جديدة في الكويت من المنتظر أن يظهر أثر تنفيذها في مطلع عام 2016، وستكون النظرة المستقبلية لنمو هذا القطاع قوية في قطر والإمارات.

● قطاع الخدمات الغذائية: شهدت إيرادات هذا القطاع في أفغانستان تراجعا بنسبة 14,5٪ نتيجة لإعلان انسحاب القوات الدولية الى حد كبير، ولكن جاء الأداء وفق توقعات الإدارة. وكما سبق إيضاحه، فإن طبيعة العمل في الأردن والعراق الذي يعتمد على المناقصات سيؤدي إلى تقلبات في النتائج المالية الفصلية.

● مجال غير الأغذية: بلغت إيرادات مجال غير الأغذية 12,4 مليون دينار مسجلة ارتفاعا بنسبة 0,4٪ مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي. وتمثل إيرادات هذا المجال 26,8٪ من إجمالي إيرادات المجموعة، التي تتضمن إيرادات من قطاع السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية التي تمثل 23,5٪ من إجمالي الإيرادات، وقطاع الصناعات الذي يمثل 3,3٪ من إجمالي الإيرادات.

● السلع الاستهلاكية سريعة الدوران والأدوية: جاء أداء الشراكات في هذا القطاع وفق ما هدفت له الشركة. وخلال الربع الثالث تم إنهاء اتفاقية التوزيع بين الشركة وأحد وكلاء الأدوية نتيجة تعرض الشركة المالكة للوكالة للاستحواذ، مما أدى إلى استلام دفعة تسوية نهائية. أيضا في مجال المستحضرات الصيدلانية، ستشكل الموائمة بين أسعار الأدوية في دول الخليج عبئا على الإيرادات خلال الربع الرابع من هذا العام. ورغم ذلك، تتوقع الشركة نمو إيرادات الربع الرابع بشكل إيجابي ومواصلة الأداء القوي لبقية مجال السلع الاستهلاكية سريعة الدوران.

● الصناعات: ارتفعت إيرادات قطاع الصناعات بنسبة 17,2٪ مدفوع بمبيعات منتجات البلاستيك والتي غطت على الهبوط في أسعار النفط الذي أثر على أداء مصفاة الشركة الكويتية لإنتاج الزيوت والشحوم.

يعقد الأربعاء القادم بمشاركة صندوق النقد الدولي

«المؤتمر العالمي للتمويل الإسلامي» خطوة ترسّخ موقع الكويت مركزاً مالياً عالمياً

د. محمد الهاشل

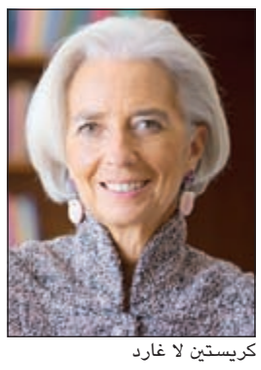
كريستين لا غارد

يعقد «المؤتمر العالمي للتمويل الاسلامي» المزمع عقده بالكويت في 11 نوفمبر الجاري في فندق الشيراتون، ضمن إطار جهود ونشاطات بنك الكويت المركزي باتجاه تطوير موقع الكويت كمركز مالي تجتمع فيه مجموعة من النخب العاملة في المجال النقدي والمالي من حول العالم لصياغة رؤية لاستمرار نمو قطاع التمويل الإسلامي، ووضع إطار للعمل في هذا القطاع على الصعيد العالمي.

وتكمن أهمية المؤتمر في الحضور العالمي الكبير خصوصا في مشاركة صندوق النقد الدولي الذي يعتبر أعلى مؤسسة اقتصادية دولية، إضافة الى حضور وزراء مالية ومحافظي بنوك مركزية من عدة دول لمناقشة قضية التمويل الإسلامي التي لم تكن منذ وقت قريب على أجندة أي من دول العالم أو حتى ضمن نشاطها الاقتصادي.

المؤتمر يهدف إلى تشجيع التفاعل على نطاق واسع بين الوفود المشاركة من خلال 4 جلسات

8 ـ 13 مليار دولار فجوة محتملة بالتمويل الإسلامي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

حوار عالمي

ويعقد المؤتمر في فندق الشيراتون ويستمر على مدى يوم واحد ويهدف الى تشجيع التفاعل على نطاق واسع بين الوفود من خلال أربع جلسات. فبالإضافة الى الجلسة الافتتاحية التي تحضرها مديرة عام صندوق النقد الدولي كريستين لا غارد ومحافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل، تعقد ثلاث جلسات أخرى لمناقشة عدة قضايا. وتركز الجلسة الاولى التي تحمل عنوان «زيادة الشمول المالي والنمو من خلال إتاحة التمويل» على زيادة الشمول المالي والنمو من خلال اتاحة فرص الحصول على التمويل، والتنظيم والرقابة لدعم الاستقرار، وتطوير الصكوك وغيرها من أشكال التمويل طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة. ويدير الجلسة الاولى مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى في صندوق النقد الدولي مسعود احمد، ويتحدث فيها كل من نائب رئيس الوزراء ووزير المالية انس الصالح، ووزير المالية والإيرادات والشؤون الاقتصادية والاحصاءات والخصخصة في باكستان السيناتور إسحاق دار ومحافظ مؤسسة النقد العربي السعودي د.فهد المبارك ومحافظ البنك المركزي التركي د.اردم باسجي ورئيس البنك الاسلامي للتنمية د.احمد المدني.

● **الجلسة الأولى**: وتبحث الجلسة الأولى الفرص الكبيرة التي تتيحها مؤسسات التمويل الاسلامي لزيادة الشمول المالي للشعوب غير المستفيدة من التمويل وإتاحة المزيد من التمويل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة التي يعول عليها كثيرا في شتى أنحاء العالم لمواجهة البطالة والحد من الفقر خصوصا في الدول الفقيرة.

وكانت مؤسسة التمويل الدولية أجرت دراسة على تسعة بلدان هي مصر والعراق والأردن والسعودية ولبنان والمغرب وباكستان وتونس واليمن أظهرت وجود فجوة محتملة في التمويل الاسلامي المتاح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة تتراوح بين8,6 مليارات دولار و13,2 مليارا مع إمكانية بلوغ الودائع في المقابل بين 9,7 مليارات دولار الى 15 مليار دولار في هذه البلدان، وبالتالي هناك إمكانات ضخمة غير مستغلة بالكامل لتوفير التمويل الإسلامي في هذه المنطقة.

● **الجلسة الثانية**: أما الجلسة الثانية فتحمل عنوان «تعزيز التنظيم والرقابة لتعزيز الاستقرار» ويديرها المستشار المالي ومدير إدارة الاسواق النقدية والرأسمالية في صندوق النقد الدولي د.هوزيه فينيالز ويتحدث فيها كل من محافظ بنك نيجارا الماليزي د.زتي اختر عزيز ومحافظ مصرف البحرين المركزي رشيد المعراج ووالي بنك المغرب عبداللطيف الجواهري وأمين عام مجلس الخدمات المالية والإسلامية في ماليزيا جاسم احمد. وتناقش الجلسة الثانية المعايير والقواعد التنظيمية التي يتعين وضعها لتكون ملائمة وتتناسب مع خصائص البنوك الاسلامية الى جانب زيادة الاتساق بين القواعد التنظيمية والرقابية، حيث قامت الجهات المعنية بوضع معايير التمويل الاسلامي بمن فيها مجلس الخدمات المالية الاسلامية الذي بذل جهودا متميزة نحو وضع «قواعد الطريق» وبحث عدم الاتساق في تطبيق هذه المعايير الذي يشكل عائقا أمام تطور قطاع التمويل الاسلامي. وتركز الجلسة على ضرورة صب الجهود للتوسع في تطبيق المعايير الحالية للتمويل الاسلامي على المستويين الوطني والدولي وستتناول هذه الجلسة ايضا بعض القضايا المرتبطة بالتحديات التي تواجه تنفيذ معايير رأس المال والسيولة الواردة في حزمة إصلاحات بازل 3 وسياسات السلامة الاحترازية الكلية.

● **الجلسة الثالثة**: أما فيما يخص الجلسة الثالثة فتحمل عنوان «تطوير الصكوك وغيرها من أدوات التمويل الاسلامي طويل الأجل لتحقيق التنمية المستدامة» ويديرها أمين عام مجموعة البنك الدولي والمبعوث الخاص لرئيس البنك الدولي د.محمود محيي الدين. ويتحاور في هذه الجلسة كل من المحافظ السابق لبنك باكستان المركزي وعميد ومدير معهد إدارة الأعمال في باكستان د.عشرت حسين والمدير الدولي للتمويل الاسلامي في ادارة الخدمات المالية بمؤسسة ستاندرد اند بورز لخدمات التصنيف د.محمد داماك والرئيس التنفيذي للمؤسسة الإسلامية الدولية لإدارة السيولة البروفيسور داتوك رفعت احمد عبد الكريم. ويشارك في الجلسة أيضا لمجموعة بيت التمويل الكويتي (بيتك) مازن الناهض وعضو مجلس الإدارة والعضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمصرف الإنماء في السعودية عبدالمحسن الفارس.

الناهض يناقش أهمية التمويل الإسلامي ودوره في التنمية

مازن الناهض

أعلن بيت التمويل الكويتي (بيتك) عن مشاركته في مؤتمر صندوق النقد الدولي لمناقشة التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، وابراز الزخم الذي تشهده صناعة الصيرفة الإسلامية في الاسواق التقليدية عبر العديد من المنتجات من ابرزها الصكوك، ويأتي ذلك من منطلق التزامه بترسيخ دوره بقيادة الصيرفة الإسلامية وضرورة تواجده في المؤتمرات العالمية لمناقشة سبل تعزيز هذا المجال بحكم ريادته وخبراته العريقة وانتشاره الجغرافي الواسع وحرصه على تعزيز دور الصيرفة الإسلامية ومنتجاتها عالميا. وسيشارك الرئيس التنفيذي في «بيتك» مازن الناهض في الحلقة النقاشية المقرر انعقادها في 11 نوفمبر الجاري عند الساعة 2:45 في فندق الشيراتون، حيث ستتمحور نقاط الحلقة عن البنوك الخليجية والفرق بين الصيرفة الإسلامية والتقليدية، ومنتج الصكوك وأهمية منتجات التمويل الإسلامي طويلة الامد في التنمية المستدامة، وكذلك دور التمويل الإسلامي في تمويل مشاريع البنية التحتية بما يتوافق مع نهجه في التنمية، فيما سيعرج الناهض على سوق الصكوك الثانوية التي تشهد اقبالا كبيرا كأداة مهمة لادارة السيولة بفضل وفرة الاصدارات من قبل شركات ومؤسسات مالية وكذلك الصكوك السيادية. وسيتطرق خلال حلقته النقاشية الى جوهرية تطوير الاطار التشريعي والتنظيمي للتمويل الإسلامي ومنتج الصكوك مع الاشارة الى ان مشاركة الربح في الاستثمار في البنوك الإسلامية نابع من كونه اسلوبا يتماشى مع التنمية والاستقرار المالي. وستتناول الحلقة مناقشة التطوير البشري في مجال صناعة التمويل الإسلامي وما نتج عنه من تأسيس كليات ومعاهد لتدريس التمويل الإسلامي وشهادات ماجستير معتمدة في هذا التخصص في العديد من الدول لمواكبة النمو الملحوظ في هذه الصناعة.

تقرير الشال

75٪ من الشركات المدرجة أسهمها تباع بأدنى من قيمتها الدفترية

أشار تقرير الشال الى أن البيانات المالية المعلنة كما في نهاية شهر يونيو الفائت، تشير إلى أن نحو 75٪ من الشركات المدرجة في البورصة الكويتية تباع أسهمها بأدنى من قيمتها الدفترية، ونسبة ضمنها تباع أسهمها بنصف قيمتها الدفترية أو حتى أقل. ذلك يعني أن 144 شركة من أصل 192 شركة مدرجة تباع أسهمها بخصم، وبعضها بخصم كبير، على قيمتها الدفترية، وذلك قطعا ليس وضعا صحيا، ولا يفترض أن يستمر لأن له تداعيات على قطاعات أخرى مثل القطاع المصرفي. وقد يقول البعض ـ ومعهم حق ـ بأن القيمة الدفترية قد لا تعكس بالضرورة القيمة العادلة للسهم، وذلك يحدث في أوقات الركود وفي زمن الرواج، إلا أن ارتفاع النسبة إلى 3 من كل 4 شركات مدرجة ضمن هذه الفئة، يمثل بالتأكيد حالة مرضية مستعصية.

وتشير الأرقام إلى أن القيمة الرأسمالية ـ السوقية ـ لتلك الشركات ـ 144 شركة ـ بلغت في نهاية شهر أكتوبر الفائت نحو 9,6 مليارات دينار، وهو رقم ضخم ولا يمكن لأي صانع سوق تحمل تكاليف مواجهته. ولكن، ضمن هذه الشركات، 41 شركة تزيد القيمة الرأسمالية لكل واحدة منها عن 40 مليون دينار، وبعضها تفوق أو تقترب قيمتها من المليار دينار، ومعظمها سليمة ولكن بيئة الاستثمار الطاردة تضغط على أسعارها، والقيمة الرأسمالية لفئة الـ 41 شركة بحدود 7,9 مليارات دينار. ذلك يعني، أن هناك 103 شركات مدرجة في البورصة وتمثل 54٪ من عدد الشركات المدرجة، بلغت قيمتها الرأسمالية في نهاية شهر أكتوبر نحو 1,7 مليار دينار، وتقل القيمة السوقية لكل منها عن 40 مليون دينار، وهي ما يفترض أن تتركز عليها جهود العلاج. وقال التقرير انه من المعروف أن البورصة الكويتية ظلت الأسوأ أداء منذ أزمة عام 2008، ولم تكن قادرة على الإقلاع حتى في زمن رواج سوق النفط ـ أكثر من 100 دولار للبرميل ـ ولا عند خفوت الأحداث الجيوسياسية. ومن المؤكد أنها سوف تواصل الهبوط في ظل أوضاع سوق النفط الحالية والعنف السائد في المنطقة، لذلك بات لزاما التحرك الوقائي لوقف تكاليف مستقبلية قد لا يمكن تحملها. والعلاج الوقائي يجب ألا يأخذ طريق الدعم بأي صورة، وإنما الشراء أي الاستثمار من أجل تحقيق عائد.

لباقي تفاصيل التقرير على موقع «الأنباء» الالكتروني

نظرة على أداء العمليات في الأسواق الإقليمية

● في الإمارات: جاء أداء خط إنتاج رقائق البطاطس «كيتكو كيتل كوكد» جيدا مع استمراره في الانتشار. هذا وقد قامت الشركة بتوقيع عقد حصري مع شركة «فورميلا فور بيفيردجز»، لتسويق وتوزيع وبيع مياه الأوكسيجين ابتداء من أواخر الربع الرابع.

● في قطر: واصل معدل تشغيل خط إنتاج قوارير المياه الجديد الارتفاع والذي تم إنشاؤه في وقت سابق من هذا العام. وتستحوذ علامتا الشركة للمياه «دانة» و«أكوا جلف» على أكبر حصة في قطاع قوارير المياه في قطر، ومن المتوقع أن يساهم استثمارنا في خط الإنتاج الجديد في تعزيز هذه المكانة.

● في الكويت:

● تم تجديد العلامة التجارية الغذائية «الوزان» لتكون علامة عصرية جذابة تواكب متطلبات العملاء.

التجاري للوساطة المالية
Al-Tijari Financial Brokerage
شركة مساهمة كويتية مقفلة
(الإتحاد لوساطة الأوراق المالية - سابقاً)
تعلن عن
فتح باب الترشح
لعضوية مجلس الإدارة لانتخاب عضو مكمل
وعلى من يرغب في الترشح مراجعة مكتب الإدارة الكائن في شرق شارع مبارك الكبير - برج العنزي الدور الخامس، لتعبئة النماذج المعتمدة.
وذلك خلال مدة أسبوعين من تاريخ فتح باب الترشح في يوم الأحد الموافق 2015/11/8
للإستفسار ت:
22901965 - 22901806 - 22901804
E-mail: mail@tijarifb.com www.tijarifb.com